

تقرير عن اليوم الدراسي حول
" أبعاد و إكراهات تنزيل الجهوية المتقدمة
بالمغرب "

الخميس 02 يونيو 2016

نظمت جهة فاس-مكناس يوم 02 يونيو 2016 بمقرها يوما دراسيا حول " أبعاد و إكراهات تنزيل
الجهوية المتقدمة بالمغرب"، وذلك بحضور السادة:

- للـ رئيس مجلس جهة فاس-مكناس
- للـ السيد رئيس جامعة مولاي اسماعيل بمكناس
- للـ السيد عميد كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بمكناس
- للـ أعضاء مجلس جهة فاس-مكناس
- للـ ممثلو المصالح الخارجية

افتتح السيد رئيس مجلس جهة فاس-مكناس الاجتماع بكلمة ترحيبية بالسادة الحضور، و شكرهم على
مشاركتهم في هذا اليوم الدراسي الذي يندرج في إطار العمل التشاركي مع مختلف جامعات جهة فاس-مكناس،
والذي أعد بتنسيق مع جامعة مولاي اسماعيل بمكناس من أجل مناقشة موضوع "أبعاد وإكراهات تنزيل الجهوية
المتقدمة بالمغرب" ، باعتبارها نموذجا جديدا للحكمة الترابية وتشكل ثورة حقيقية في مجال تدبير الشأن العام
المحلي و الذي يروم بالأساس دعم وتكريس التنافسية بين الجهات مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة
ومتوازنة لمختلف المناطق.

كما أكد على أهمية الاختصاصات والصلاحيات التي منحها المشرع للجهات، خاصة الفصل 82 المتعلق
بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة وأضاف على ضرورة التدرج و العمل الجاد لتفعيل الجهوية الموسعة من
أجل تحقيق نتائج ايجابية و إرضاء الانتظارات القوية لساكنة الجهة.

بعد ذلك، أعطيت الكلمة للسيد رئيس جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، السيد الحسن سهبي، الذي
استعرض مفهوم الجهوية المتقدمة وتطورها في بعض البلدان خاصة بأوربا الغربية، مشيرا إلى أن هذا النموذج
في مجال التدبير الترابي أضحى مع تطور المجتمعات ضرورة ملحة من أجل ضمان التوازن بين الجهات
وتنمية وتطوير المناطق التي تعاني من الهشاشة والإقصاء.

وثنم رئيس جامعة مولاي إسماعيل الأدوار التي تلعبها الجامعة المغربية كآلية محورية في تحقيق التقدم
الاقتصادي والتكنولوجي، مضيفا أن جامعة مكناس مدعوة على غرار نظيراتها المتواجدة على مستوى جهة
فاس-مكناس إلى لعب دور أساسي في النهوض بالجهة و المساهمة بشكل مباشر في تنميتها وتفعيل المشاريع
المنتجة للثروة و كذلك المساهمة الفعالة في تكوين أطرها و ذلك عبر مراكز البحث العلمي والمراكز الجامعية
للتكوين المستمر و المرصد الجامعية للتنمية البشرية.

وبدوره، عبر عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس، السيد عبد الغني بوعياذ، عن
اعتزازه بالمشاركة في هذا اللقاء بالنظر إلى كون أبعاد وإكراهات تنزيل الجهوية المتقدمة بالمغرب يعد انشغالا
مشاركا ليس فقط للسياسيين ولكن أيضا للخبراء والأكاديميين والباحثين في الجامعة المغربية، نظرا للتغيرات
العميقة التي تشهدها بلادنا على جميع المستويات، مشيدا بالإصلاحات التي باشرها المغرب والتي خصت
مختلف القطاعات خاصة في ميدان التشريع وتوسيع اختصاصات وصلاحيات الجهات.

- ◆ كما شمل اليوم الدراسي جلستان علميتان، تضمنت الأولى عروضاً مفيدة حول:
- ◆ "الجهوية المتقدمة والتدبير التشاركي للشأن العام الجهوي" مقدمة من طرف السيد خالد الغازي.
- ◆ "تحديات بناء إدارة جهوية فاعلة" مقدمة من طرف السيد بوجمعة بوعزاوي.
- ◆ "التخطيط الترابي و الالتقائية في السياسات العمومية" مقدمة من طرف السيد محمد عبده.
- ◆ "الجهوية و اللاتركيز الاداري: أي ميثاق للتركيز في اطار الجهوية المتقدمة" مقدمة من طرف السيد يونس الشامخي.

في ما يخص الجلسة العلمية الثانية فقد تطرقت للمواضيع التالية:

- ◆ "مصادر تمويل الجهة وتحديات التنمية" مقدمة من طرف السيد عسو منصور.
- ◆ "الجهوية المتقدمة وإشكالية الاستقلال المالي" مقدمة من طرف السيد المصطفى معمر.
- ◆ "الجهوية المتقدمة وحقوق الإنسان" مقدمة من طرف السيد رشيد المرزكيوي.
- ◆ "التسويق الترابي والتنافسية و رهان التنمية بجهة فاس مكناس" مقدمة من طرف السيد الحسن الكتمور.

في نهاية أشغال هذا اليوم الدراسي، فتحت باب المناقشة والحوار حول كل ما تم طرحه من مواضيع و خلصت بالتوصيات التالية:

- ◆ تعجيل اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري.
 - ◆ إرساء الديمقراطية التشاركية عبر مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام والتوزيع الوظيفي للأدوار .
 - ◆ الإقرار بديمقراطية اجتماعية مبنية على سياسة حقيقية تراعي قواعد العدالة الاجتماعية لبناء مجتمع مغربي عادل يراهن على تحقيق مقومات المواطنة بما تقتضيه من حدود دنيا للتوازن الاجتماعي.
 - ◆ تفعيل الالتقائية وإعطاء الأولوية للمبادرات المحلية عن طريق تمكين المسؤولين عن المصالح والإدارات المحلية من سلطة اتخاذ القرارات الملائمة والمنسجمة مع برامج قطاعاتهم.
 - ◆ إحداث اللجنة الاستشارية الجهوية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب إلى جانب تشجيع مختلف الفاعلين المحليين على تنفيذ مشاريعهم المهيكلية.
 - ◆ اعتماد مبدأ التوزيع المجالي و التوزيع المنصف للاختصاصات بين جميع عمالات وأقاليم الجهة.
 - ◆ تقوية الموارد المالية للجهات و ضمان الاستقلال المالي انطلاقاً من مبدأ التدبير الحر، وإقرار سياسات جبائية جريئة تروم تحقيق التوازنات القطاعية.
 - ◆ إعطاء الاستقلال الضريبي للجهات ليكون حافزاً للاستثمار في الجهات الفقيرة.
 - ◆ تعزيز دينامية الوعي الحقوقي جهوياً من أجل ترسيخ التوجه الحداثي والديمقراطي للمغرب، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وإشاعة قيمها على المستوى الجهوي، وكذلك المساهمة في التنسيق و ضمان الانسجام بين مختلف البرامج والخطط الجهوية ذات الصلة بحقوق الإنسان.
 - ◆ التزاوج بين المهام الإدارية و التنموية.
 - ◆ تحقيق نمو بالتوفيق بين النجاعة الاقتصادية والتنافسية، وإقرار نموذج اقتصادي جديد يمكن من خلق الثروة، ويؤمن الشغل، ويعمل على ضمان العدالة المجالية (التوازن بين الجهات والأقاليم).
- ختم السيد رئيس مجلس الجهة هذا اللقاء بشكر كافة الحاضرين ونوه بنقاشهم و توصياتهم المثمرة لمواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة بالمغرب في أحسن الظروف.